



بيان

الوفد الدائم

للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

خلال

الجلسة الخاصة الـ ٢٩ للجمعية العامة حول متابعة خطة عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية لما بعد العام ٢٠١٤

شكراً السيد الرئيس،

اسمح لي بدايةً أن أهنتك على ترؤسك للدورة الحالية للجمعية العامة وترأسك أيضاً لهذه الجلسة الخاصة التي تشكل فرصة ثمينة لاستعراض التقدم المحرز على المستويات الوطنية والدولية فيما يتعلق بقضايا السكان وتمكينهم وتنميتهم، ولتجديد التزاماتنا بخطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد العام ٢٠١٤. وتعد هذه الجلسة الخاصة خير بدايةٍ ودافعٍ للموضوع الرئيسي لدورة الجمعية العامة والذي اقترحته سعادتكم والمتمحور حول تحقيق التنمية المستدامة ووضع جدول أعمال تنمية طموح لما بعد العام ٢٠١٥. كما ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به مندوب بوليفيا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

لقد تضمنت خطة عمل مؤتمر السكان والتنمية مبادئ إرشادية طموحة توجه بوصلتنا بشكل سليم إلى الاهتمام بقضايا السكان، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. وإن الأعمال الكاملة لتلك المبادئ يقتضي بالضرورة تصدينا جميعاً لآفة الفقر باعتبارها أولى وأهم التحديات، وأن نجسد التزامنا باستئصال الفقر وبترسخ القضايا الخاصة بالسكان في جدول أعمال التنمية لما بعد العام ٢٠١٥.

وبرغم التقدم المحرز باتجاه تحقيق مبادئ وأهداف خطة عمل مؤتمر السكان، إلا أن عراقيل عدّة لا تزال تحول دون بلوغنا لمستويات التنفيذ المطلوبة. وأبرز تلك العراقيل هي:

١- عدم الوفاء بالالتزامات الخاصة بالشراكات الدولية من أجل التنمية، وقصور تأدية الدول المتقدمة لمسؤولياتها في دعم الخطط الوطنية للدول النامية. ناهيك عن بروز ظاهرة ربط بعض الدول المانحة للمساعدات التي تقدّمها للدول النامية بشروط تفرضها التوجهات السياسية بشكل رئيسي.

٢- تدخل بعض الدول في شؤون وخصوصيات دول أخرى، ومحاولتها فرض أسلوب معيشتها وعادات مجتمعاتها على مجتمعات دول أخرى. وهنا نعيد التأكيد على أهمية احترام المبدأ الأساسي الذي توافقنا حوله في وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ألا وهو ضرورة الاحترام التام لسيادة الدول وخصوصياتها وقيمها الاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

٣- خرق بعض الدول لأحكام الميثاق ولقرارات منظماتنا عبر فرضها لتدابير اقتصادية أحادية الجانب وغير شرعية ضد الدول النامية، وهي تدابير ألحقت أثراً جسيماً في اقتصادات الدول المتأثرة وإجحافاً في حقوق الشعوب المتأثرة وخاصة تمتعها بحقوقها في التنمية وبمستوى معيشةٍ لائقٍ.

٤- استمرار الاحتلال الأجنبي الذي يعد العائق الرئيسي أمام تمتع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال بحريتها وكرامتها وتنميتها. وكذلك انتشار الإرهاب الدولي بأفكاره التكفيرية، وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وتدميره للمنجزات الحضارية والثقافية والتنموية للشعوب.

السيد الرئيس، السادة الحضور،

حققت سوريا خلال العقدين الماضيين منجزات هامة في إطار التزامها بمبادئ وأهداف خطة العمل لمؤتمر السكان، وذلك من خلال تبني خطوات عدة لدعم مشاريع وبرامج الموجهة لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أثمرت عن تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجالي التعليم والصحة. إلا أن سوريا، وخلال السنوات الثلاثة الماضية، تعرضت لأعتى موجة إرهاب منظم مدعوم من قبل بعض الدول الأعضاء في منظماتنا. وهو إرهاب ضرب بإيديولوجيته وأفكاره المريضة التكفيرية منجزات سوريا واستنزف مقومات مجتمعتها، وأدى إلى تراجع مستويات التنمية، وسلب أمن وسلامة وطموحات الشعب السوري، عدا عن تسببه بتشريد آلاف السوريين من بيوتهم، ونشره الفوضى، وتدميره للممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة إلى تكريسه الأفكار السوداء القائمة على نبد الآخر والتكفير والإنتحار في أذهان الشباب، وتجنيد الأطفال، وتجريد المرأة من إنسانيتها من خلال تكريس النظرة الغريزية لها وجعلها وسيلة لإرضاء الشهوات فقط، ناهيك عن سببها واغتصابها.

وقد عملت الحكومة السورية، وفي مواجهة تلك الظروف الإستثنائية، على تعزيز قدرات الوزارات والهيئات المعنية بالشؤون الاجتماعية والأسرية والصحية والتعليمية، سعياً منها للمحافظة على المنجزات التي كان المجتمع السوري قد حققها قبل اندلاع الأزمة الحالية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتوفير الرعاية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. كما أحدثت عدداً من الصناديق والبرامج الهادفة لدعم الاستجابة الإنسانية والرعاية الاجتماعية للمتأثرين من الأزمة، ورصدت ميزانيات

إضافية بهدف توليد فرص العمل للشباب والنساء، ولتوفير الخدمات الصحية اللازمة للنساء والتي كان من بينها العيادات المتنقلة للحوامل، ناهيك عن الاهتمام بالتنمية الريفية والحضرية وبالمجتمعات المضيفة للنازحين، ووضع برامج وطنية لإعادة الإعمار وإعادة المهجرين إلى بيوتهم. كما تبنت الحكومة السورية قرارات وإجراءات عدة بهدف حماية الأسرة وصيانة أفرادها، خاصة الشباب والمراهقين، وتوفير الرعاية والدعم للأسرة وللأمومة والطفولة والجرحى من جراء العمليات الإرهابية، وخاصة الفتيات والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المتاجر بهم. كما أقامت شراكات وثيقة مع شركائها الوطنيين والدوليين للمساعدة في إنجاز تلك المشاريع وبلورة أهدافها. وهنا نود الإشارة إلى أن النسبة العظمى من أعباء تلك الخطط والخدمات والمشاريع تتحملها الحكومة السورية، وذلك بسبب نقص التمويل المتوفر لدى برامج الأمم المتحدة العاملة في سوريا.

السيد الرئيس السادة الحضور،

إن سوريا هي الآن بأمس الحاجة للجهود الدولية الصادقة وغير المزدوجة التي من شأنها دعم إنهاء معاناة الشعب السوري بشكل فوري، وتلبية احتياجاته، والعودة بسوريا إلى منجزاتها التنموية واستقرارها وأمنها التي يتوق لها الشعب السوري. وهذه الأهداف تتحقق عبر دعم الحكومة والشعب السوريين في حربهما ضد الإرهاب، ودعم البرامج التنموية الوطنية في سوريا دون مشروطيات أو اعتبارات سياسية، والرفع الفوري لجميع التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي فرضتها بعض الدول ضد سوريا خارج إطار الشرعية الدولية.

وختاماً السيد الرئيس، نود تذكير الدول الأعضاء بالتزاماتنا الأخلاقية والقانونية والإنسانية بدعم قضايا وحقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وبخاصة حقها في التحرر من الاحتلال، وحقها في التنمية والتمتع بمستوى عيش كريم.

وشكراً السيد الرئيس.